الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الثامنة عشرة | 8 مايو 2025 م | 10 ذي القعدة 1446 هـ | الخميس | No. 5172

الفصام التقت وفداً تجارياً نمساوياً برئاسة الرئيس العربي للغرفة العربية النمساوية

الكويت والنمسا: استكشاف مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي وتعزيز فرص التفاهم المتبادل بين البلدين

في إطار العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية النمسا، استقبلت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، المهندسة نورة الفصام، وفداً تجارياً نمساوياً برئاسة لؤي كزبري، الرئيس العربي للغرفة العربية النمساوية، وجورج كنيل، رئيس الاتحاد الفدرالي للصناعات النمساوية، وذلك خلال زيارتهم الرسمية إلى دولة الكويت.

وشارك في اللقاء عدد من المسؤولين من الجانبين، من بينهم سفير دولة الكويت لدى النمسا والمندوب الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا، طلال سليمان الفصام، وسفير جمهورية النمسا لدى دولة الكويت، أولريخ فرانك، إلى جانب ممثلين عن وزارة المالية، الهيئة العامة للاستثمار، الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا، والشركة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات.

وجرى خلال اللقاء التطرق إلى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي تمتد لأكثر من ستة عقود، والتأكيد على أهمية مواصلة البناء على ما تحقق في إطار هذه الشراكة التاريخية، من خلال استكشاف مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري، وتعزيز فرص التفاهم المتبادل في ضوء الإمكانيات المتاحة لدى الجانبين.

وزيرة المالية نورة الفصام خلال الاجتماع

الفصام مع الوفد النمساوي

خلال رئاستها الاجتماع الـ 73 للجنة وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون

المنيفي: تعزيز مسيرة التعاون المالي والاقتصادي الخليجي

السنيدي: اهتمام كبير بالتوصيات المرفوعة من محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية وهيئة الاتحاد الجمركي وتوصيات لجنة السوق المشتركة

وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي خلال كلمتها

وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون

أكدت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي أمس الأربعاء على أهمية تعزيز مسيرة التعاون المالي والاقتصادي المشترك بين دول المجلس التعاون الخليجي من خلال بحث ومناقشة الموضوعات المالية والاقتصادية المهمة بين دول المجلس.

وقالت المنيفي في كلمة خلال رئاستها الاجتماع الـ73 للجنة وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحضيرا للاجتماع الـ123 للجنة إن جدول أعمال الاجتماع يحفل بالعديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بالتعاون المالي والاقتصادي المشترك.

وأضافت أن الاجتماع يتطلع لرفع توصيات بناءة للجنة تسهم في دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك تحقيقا لتطلعات قادة دول المجلس وخدمة لمواطني دوله ورفاهيتهم وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في شتى المجالات.

وذكرت أن الاجتماع تناول نتائج اجتماعات هيئة الاتحاد الجمركي بدول المجلس ونتائج الاجتماع الـ14 للجنة رؤساء ومدراء الإدارات الضريبية بدول المجلس وتعديل الحد الأدنى للرسم النوعي على التبغ ومشتقاته في التعرفة الجمركية الموحدة وآلية تطبيق معايير تعريف المنتج الوطني الخليجي.

وأشارت الى مستجدات برنامج تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2025 ومتابعة تنفيذ قرارات الاجتماع الـ122 للجنة وبحث عدد من المواضيع ذات الصلة بالشأن المالي والاقتصادي على مستوى دول المجلس.وأكدت المنيفي حرص دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز أطر التنسيق والتعاون وتوثيق أواصر التكامل بما يعكس تطلعات قادة دول المجلس نحو مزيد من التقدم في مسيرة العمل الخليجي المشترك لا سيما المجالات الاقتصادية.

من جهته قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية للامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خالد السنيدي في كلمة مماثلة إن الاجتماع سيتناول العديد من المواضيع المتعلقة بتعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين دول المجلس والتوصيات المرفوعة للجنة من لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس وهيئة الاتحاد الجمركي وتوصيات لجنة السوق الخليجي المشتركة.وأعرب السنيدي عن تطلعه للوصول خلال هذا الاجتماع لرفع توصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي لاتخاذ القرارات البناءة التي تسهم بتحقيق تقارب اقتصادي أكبر بدول المجلس.وتم الاتفاق خلال الاجتماع على رفع التوصيات الناتجة عن أعمال اللجنة إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد بدول مجلس التعاون تمهيدا لاعتمادها في الاجتماع المقبل.

جانب من الاجتماع (تصوير :صالح محمد)

تحمل مخاطر كبيرة ومتعددة أبرزها التقلبات السعرية الحادة

«التجاري» يحذر العملاء من التعامل في العملات الرقمية

الهنيدي: تفتقر إلى الحماية القانونية ويمكن اختراق المنصات والمحافظ الرقمية وسرقة الأصول

طارق الهنيدي

في إطار حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية الهادفة إلى توعية الجمهور بالجوانب المالية والمصرفية، يحذر البنك التجاري الكويتي العملاء مجدداً من التعامل بالعملات الرقمية أو ما يطلق عليها العملات المشفرة.

ولتوعية العملاء بالعملات الرقمية ومخاطرها، أوضح طارق الهنيدي مدير تنفيذي بقطاع الخزينة والاستثمار بالبنك التجاري قائلاً: "العملات الرقمية أو المشفرة ومن أشهرها بتكوين، وإيثريوم، ودوغ كوين، هي أصول مالية رقمية افتراضية ليس لها وجود ملموس تعتمد على تقنية بلوكشين لتسجيل المعاملات، ويتم تداولها عبر منصات رقمية عبر الانترنت، وليس لها رقم مسلسل ولا تخضع لرقابة البنوك المركزية مثل العملات التقليدية وبالتالي يتم تجاوز نظام التداول النقدي التقليدي بعيداً عن أعين السلطات الرسمية، أو وجود تغطية من الذهب أو عملات أجنبية تدعمها".

وأضاف الهنيدي أن هذه العملات تحمل مخاطر كبيرة ومتعددة لعل أبرزها التقلبات السعرية الحادة حيث تشهد هذه العملات ارتفاعات وانخفاضات هائلة غير مبررة في قيمتها خلال فترات زمنية قصيرة وقد شهدنا ذلك مرات متعددة، مما يجعل الاستثمار فيها محفوفا بمخاطر تكبد خسارة كبيرة أو خسارة لكامل رأس المال.

وأوضح الهنيدي أن هذه العملات الرقمية تفتقر إلى الحماية القانونية والتنظيمية التي تحظى بها العملات الرسمية، مما يزيد من احتمالية التعرض لعمليات الاحتيال والنصب وسرقة الأموال حيث أن العملات الافتراضية لا تخضع لجهة رقابية تنظم عملها وتضع القوانين التي تضمن الحقوق سواء على المستويين المحلي أو العالمي، إضافة إلى أن عدم مركزية بعض العملات الرقمية تجعل من الصعب تتبع مصادر الأموال ومكافحة استخدامها في أنشطة غير قانونية مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب كما تخضع المعاملات في العملات الرقمية إلى مخاطر أمنية سيبرانية، حيث يمكن اختراق المنصات والمحافظ الرقمية وسرقة الأصول وعندها لا يستطيع المستثمر في هذه العملات متابعة أو اتخاذ إجراءات قانونية لحماية استثماراته.

ومن بين مخاطر العملات المشفرة الأثر البيئي حيث يستهلك تعدين العملات المشفرة كميات هائلة من الطاقة الكهربائية وله بصمة كربونية كبيرة مرتبطة به حيث تشير الدراسات إلى أن شبكة البيتكوين وحدها تستهلك ما يعادل استهلاك دول بأكملها، وقد رأينا جهود وزارة الداخلية ووزارة الكهرباء والماء الكويتية في حملاتهم على مواقع تعدين العملات الرقمية في الكويت وما أسفرت عنه هذه الحملات.

وقد سبق وحذرت وزارة الداخلية من قيام بعض الأفراد أو الجهات بممارسة نشاط تعدين العملات المشفرة داخل دولة الكويت، موضحة أن هذا نشاط غير مرخص ويُعد مخالفة صريحة للقوانين النافذة في الدولة وأكدت الوزارة أن تعدين العملات المشفرة يؤدي إلى استنزاف مفرط للطاقة الكهربائية، مما يسبب زيادة في الأحمال على الشبكة العامة، وقد يؤدي إلى انقطاعات في التيار الكهربائي تمس مناطق سكنية وتجارية وخدمية، الأمر الذي يشكل تهديداً للسلامة العامة وانتظام تقديم الخدمات الأساسية.

ونظراً لهذه المخاطر المرتفعة وحرصاً منها على حماية المستثمرين ومدخراتهم، اتخذت دولة الكويت من خلال الوزارات والمؤسسات المختصة عدة إجراءات لحماية المستثمرين والمستهلكين مثل حظر التعامل بالعملات المشفرة حيث أصدر بنك الكويت المركزي تحذيرات متكررة من مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية، كما حظر على البنوك وشركات الصرافة التعامل بالعملات الرقمية وتقوم الجهات الرقابية في الدولة بحملات توعوية للمستثمرين حول مخاطر المضاربة في العملات المشفرة، وتحثهم على التعامل فقط في الأدوات المالية المرخصة.والبنك التجاري الكويتي إذ يؤكد على التحذيرات التي يقدمها بنك الكويت المركزي حول مخاطر التعامل أو الاستثمار في الأصول الافتراضية أو ما يسمى بالعملات الافتراضية لما لها من مخاطر مرتفعة وعواقب جسيمة على المتعاملين، فإنه يلفت نظر جمهور العملاء إلى توافر أوعية ادخارية واستثمارية مجزية ومأمونة لدى القطاع المصرفي الكويتي بعيداً عن التعامل أو الاستثمار أو المضاربة بالعملات أو الأصول الافتراضية غير مأمونة العواقب والتي قد تذهب بمعظم أو كامل مبلغ الاستثمار.واختتم الهنيدي حديثه مؤكداً على أهمية وعي العملاء حتى لا يقعوا فريسة للاستثمارات غير الآمنة التي تتم خارج النظام المصرفي والمالي.

مصرف قطر المركزي: 3.58 % نمو النقد الأجنبي في أبريل

أعلن مصرف قطر المركزي أمس الأربعاء ارتفاع الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية لديه بنسبة 3ر58 في المئة في أبريل الماضي على أساس سنوي لتصل إلى 257ر1 مليار ريال قطري (نحو 70 مليار دولار).

وذكرت وكالة الأنباء القطرية (قنا) نقلا عن بيانات المصرف أن الاحتياطيات الدولية الرسمية للمصرف سجلت ارتفاعا بنسبة 4ر58 بالمئة أو ما يعادل نحو 8ر7 مليار ريال (نحو ملياري دولار) لتصل إلى نحو 198 مليار ريال (نحو 54 مليار دولار) بنهاية أبريل الماضي.

وفي المقابل أظهرت البيانات تراجع أرصدة المصرف من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بنحو 6ر6 مليار ريال (نحو 8ر1 مليار دولار) إلى نحو 131ر6 مليار ريال (نحو 35ر9 مليار دولار) مقارنة بأبريل من العام الماضي.

وتتألف الاحتياطيات الرسمية من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية ومقتنيات الذهب وودائع حقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى حصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي.

ويضاف إلى هذه الاحتياطيات الرسمية موجودات سائلة أخرى تمثل ودائع بالعملة الأجنبية بحيث يشكل مجموع الاثنين ما يعرف بالاحتياطيات الدولية الكلية.

مصرف قطر المركزي